التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني

الاستاذ المساعد الدكتور

سرمد زكي الجادر[1]

aljadirsarmad@yahoo.com

الملخص

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وحرب أفغانستان والعراق، حصل تغيير نوعي في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وخاصة التعامل مع الأنظمة الديكتاتورية باستخدام القوة الصلبة، واستمرار الحرب العالمية على الإرهاب ، مما ادى إلى زيادة الانفاق العسكري الأمريكي. وبهدف تقليله استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوبا جديداً اعتمد القوة الناعمة في التعامل مع التحديات الاجتماعية ، كالتطرف الديني وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، وذلك من خلال توظيف منظمات المجتمع المدني في بعض الدول النامية .

لدراسة هذا الموضوع ، تم تقسيم البحث إلى أربعة أقسام . القسم الأول ، المدخل النظري، والثاني ركز على الدوافع والأهداف الأمريكية من توظيف منظمات المجتمع المدني. والثالث، استعرض أساليب التوظيف، والرابع دراسة مصر أنموذجا، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات.

المقدمة

بعد ان حصل التغيير النوعي (التكتيكي) في منهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وما قادت اليه حرب أفغانستان والعراق من تأثير وبشكل ملحوظ على هذا المنهج و فيما يخص تحديدا التعامل مع الدكتاتوريات و تغيير الأنظمة باستخدام الأسلوب الخشن (الصلب أو العسكري) المباشر وما تحملته من نفقات هائلة كانت مؤثرة على

[1] كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين

حساب مكانة – الهيمنة – الأمريكية عالمياً ، خصوصاً انها كانت – الولايات المتحدة – منشغلة في حربها العالمية على الإرهاب ، الأمر الذي أدى الى تسارع نمو بعض القوى الدولية والتي كانت تصنف قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بأنها قوى بازغة أو ناشئة ، كالصين والاتحاد الأوربي وروسيا واليابان ،لذا فقد اخذ منهج القوة اللينة أو الناعمة حيزاً واسعاً في الادراك الاستراتيجي الامريكي بوصفه سبيلاً لاستعادة التوازن العالمي الذي اختل بعد أحداث ١١ ايلول خصوصاً ما خلفته حرب افغانستان والعراق من أعباء على الإدارة الأمريكية والمتمثلة بزيادة الإنفاق العسكري لتلبية متطلبات الحرب على الإرهاب.

وقدر تعلق الامر بالتفرعات الكثيرة للقوة الناعمة والتي تندرج تحت عباءتها (منظمات المجتمع المدني)، عملت الادارة الأمريكية خلال المرحلة التي يسميها بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمريكان بأنها مرحلة انتقالية تحوي في طياتها على تطورات تشمل آلية وأساليب التعامل الامريكي مع قضايا جوهرية وحساسة، مثل التطرف الديني والإرهاب، بأساليب عصرية ومدنية تقوم على تخدير أو على اقل تقدير تجميد الإرهاب عبر آليات اجتماعية تنطلق من اسس وأهداف خدمية للمجتمع والإنسانية، على هذا النحو سيتم التطرق في هذا البحث الى ابرز المفاهيم ذات الصلة بالمجتمع المدني والتوظيف الأمريكي له، ومن ثم سيتم عرض أهم الدوافع والأهداف الأمريكية لتوظيف هذه المنظمات الاجتماعية ، وايضاً سيتطرق البحث الى أهم الأساليب والآليات التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية وتحاول ان تعتمدها مستقبلاً ، فضلاً عن البحث في الأنموذج المصري بوصفه مثالاً واضحاً للتوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث في ان دور المجتمع المدني بمؤسساته يمثل في مطلع القرن الحادي والعشرين احد اهم الآليات التي تعول عليها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة عبر توظيفها ودعمها واستغلالها لكي تروج للانموذج الغربي الحر ، فقد أصبح كثير من منظمات المجتمع المدني في بداية القرن الحادي والعشرين ثقلاً بارزاً في ادراك الدول المتقدمة عبر ما توفره هذه المنظمات من بيئة مؤاتية لتحقيق مصالحها وتنفيذ اهدافها .

إشكالية البحث : ان منظمات المجتمع المدني بحد ذاتها تمثل إشكالية كبيرة ، خصوصاً فيما يخص تمويلها وأهدافها المعلنة و اهم الافكار التي تروج لها وتبعيتها للدول الاخرى أو الاطراف الداعمة

لها ، علاوة على توظيفها واستغلالها من قبل أطراف داعمة لها ، على هذا فان كل ما سبق يمثل إشكالية سوف نحاول ان نفك رموزها من خلال سياق البحث .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الولايات المتحدة عملت على توظيف العديد من منظمات المجتمع المدني وجعلتها احدى الوسائل التي تستخدمها ضد الأنظمة الفاسدة في الشرق الاوسط ومنها النظام السابق في مصر بعد ان فقدت شرعيتها وجماهيريتها،بقصد إعادة إنتاجها لتؤدي مهاما لصالح الولايات المتحدة ، ومن هذا الفرض تبرز التساؤلات الآتية :

- ماذا تعني منظمات المجتمع المدني ؟
- ما هي الدوافع و الأهداف الأمريكية لتوظيف منظمات المجتمع المدني؟
- ما هي أساليب واليات توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الإدارة الأمريكية؟

هيكلية البحث : يتكون البحث من اربع نقاط رئيسة تتمحور حول

اولاً : مدخل نظري – نحو مفهوم المجتمع المدني .

ثانيا : الدوافع و الأهداف الأمريكية لتوظيف منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً : أساليب واليات توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الإدارة الأمريكية.

رابعاً : مصر أنموذجا للتوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني .

اولاً : مدخل نظري – مفهوم منظمات المجتمع المدني

من المهم بمكان ، البحث في أصول اي موضوع محل الدراسة وفي مدلولاته النظرية والتعمق في التعرف على مفهومه للوصول الى نتائج بحثية قريبة من الواقع ، لذلك ينطلق البحث من نقطة مهمة وهي ضرورة التعرف على منظمات المجتمع المدني، وما يحتويه هذا المصطلح من تفاصيل عديدة سيتم عرضها في سياق الصفحات القادمة .

– مفهوم منظمات المجتمع المدني

يثير مفهوم المجتمع المدني في الوقت الراهن جدلاً واسعاً ليس فقط في مجال العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية ، بل ايضاً في مجال العلاقات الدولية والإستراتيجية العامة ، فعلى الرغم من ان المجتمع المدني ليس ظاهرة جديدة في المجتمعات الإنسانية [٢]، الا ان المتغيرات العالمية والتطور على المستوى الدولي أدى الى ضرورة النظر الى منظمات المجتمع المدني بوصفها معبرة عن

ثقافة العصور اللبرالية الحرة التي تطلق شعارات من اهمها ضرورة إتاحة الفرص للشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وكذاك إفساح المجال للعمل التطوعي الشعبي، و لكي يأخذ مكانه على المسرح الدولي من اجل تنمية حقيقة تطلق طاقات العمل الأهلي المدني، وواقع الحال فأن الإشكالية المطروحة والمتعلقة بالعلاقة بين الحياة السياسية والمدنية هي أهم الإشكاليات التي تثير الجدل الواسع بين المثقفين ورجال الدولة والمهتمين بقضايا المجتمع الدولي، وكثيراً ما يقرن بين متلازمتين أساسيتين هما متلازمة المجتمع المدني ومتلازمة الديمقراطية، اذ ان المجتمع الذي يفتقد لهذه الأخيرة (الديمقراطية) من الممكن ان لا يكون له مقومات فعالة للمجتمع المدني الناجح[٣]، على هذا وقدر تعلق الأمر بمفهوم المجتمع المدني والذي من الضروري توضيح مفهومه وعرضه ، فأن وزير الخارجية الفرنسي السابق (هوبيز فيدرين) يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي وطوعي ، وهذا القول الطوعي هو بالضرورة نتاج للثقافة الام الأوسع وهي ثقافة قائمة بحد ذاتها تتركز حول العمل المدني الطوعي العام والممنهج والذي يشمل كل المنظمات والتجمعات غير الساعية للربح أو الوصول الى السلطة والتي تتوسط بين الإفراد والدولة [٤] .

وتعرف أيضاً مؤسسات المجتمع المدني على أنها مجموعة من النقابات والتجمعات المدنية(غير السياسية) التي يؤسسها مجموعة من الإفراد الناشطين أو الأكاديميين أو المهتمين بالقضايا المدنية كحقوق العمال وحقوق المرأة وكل ما تحتويه وتشمله مفردة المجتمع المدني ، ويكون هدفها غير ربحي وغير تابع لأي جهة معينة[٥]،وتعرف أيضاً منظمات المجتمع المدني على هو كيانات اجتماعية تنشأ في المجتمع المحلي لحاجة هذا المجتمع اليها وذلك لتحقيق مصالح وأهداف فئة معينة لا تكون ربحية بقدر ما تكون عامة وغير حكومية[٦] ، وهناك من يذكر بأن المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، اي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة ، والتي تحاول الحفاظ على اكبر قدر ممكن من الحقوق المدنية وتمارس ضغطها على الدولة ان لزم الأمر[٧] ، ويذكر البعض الاخر بأن المجتمع المدني يمثل الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الساعية الى ربح مادي ، بقدر ما هي ساعية لتوفير الخدمات والتثقيف في مجالات عدة أهمها حقوق الإنسان وحقوق الفرد والأسرة

والطفل[٨] ، ويعرفه آخرون على انه المجتمع الذي يتلاشى فيه دور السلطة في تنظيم المجتمع الى درجة يطغى فيه دور منظمات المجتمع المدني على دور الدولة فيما يخص العمل الاجتماعي[٩] .

ويقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري (الحق أننا سنصاب بدهشة كبرى إذا نحن أردنا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة "المجتمع المدني" كما يمكن تحديد معناها في اللغة العربية، بالمقارنة مع ما تتحدد به في اللغات الأوربية ذلك أن لفظ "مجتمع" صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا ميميا، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان، (اجتماع) وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث (مجتمع القوم : اجتماعهم، أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به société ، society والذي يعني، أول ما يعني، عددا من الأفراد، يشكلون "مجموعة" أو "جماعة" بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض ، أما لفظ "مدني" فهو يحيل، في اللغة العربية ، إلى المدينة، إلى "الحاضرة" وبناء على ذلك يمكن القول، مع شيء من التجاوز، إن عبارة "المجتمع المدني" بالنسبة للغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع البدوي"، تماما كما فعل ابن خلدون حينما استعمل "الاجتماع الحضري" ومقابله "الاجتماع البدوي" كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهد والعهود السابقة له (وأيضا اللاحقة)، وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية فـ "المجتمع المدني" سيصبح المقابل المختلف، إلى حد التضاد، لـ "المجتمع القبلي")[١٠].

لذا فأن المنظمات غير الحكومية تشغل في الوقت الحاضر حيزا متزايد الأهمية من الجهد الدولي في القرن ٢١ المتعلق بأداء جملة أمور تخص القضايا الإنسانية كالفقر والبيئة والحريات المدنية ، اذ شهدت سنوات العقد المنصرم توسعاً مذهلاً في حجم ونطاق وقدرات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، مدعوماً بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي[١١]،ويشير مركز المجتمع المدني التابع لمدرسة لندن للاقتصاديات الى ان عدد المنظمات غير الحكومية الرسمية والمسجلة فقط حول العالم قد ازداد من ٦٠٠٠ عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ٥٠ ألفاً عام ٢٠٠٦و ٩٠٠ ألفاً بحلول العام ٢٠١٢[١٢] .

وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم، اذ يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، إلى أن هذه المنظمات قدمت

مساعدات تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية حتى عام٢٠٠٣[١٣] ، كما أصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي[١٤]، لاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات ، ولعل أحدث وأبرز مثال على مشاركة منظمات المجتمع المدني في إغاثة ما بعد الكوارث من آسيا أثناء عملية الأعمار فيما بعد تسونامي بعد عام ٢٠٠٦ [١٥] ، كما اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين ، ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة،والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة[١٦].

وثمة مظهر حديث من مظاهر حيوية المجتمع المدني العالمي هو المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يعقد سنوياً منذ عام ٢٠٠١ في قارات مختلفة وشهده عشرات الآلاف من ناشطي منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا التنمية العالمية،ويعد النداء العالمي لمكافحة الفقر وهو حملة دولية للمجتمع المدني تدعو إلى الإعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة، مثالاً آخر على حيوية المجتمع المدني وأهميته ، وتشير التقديرات إلى أن هذه الحملة حشدت في عام ٢٠٠٨ أكثر من ١١٦ مليون مواطن للمشاركة في أحداث وأنشطة الوقفة احتجاجاً على الفقر والتي نُظمت في مختلف مدن العالم[١٧] ، لذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث ، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى ، أما إرهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن ١٧ ، والمتمثلة أساسا في نظرية التعاقد التي نادى بها توماس هوبس ، جون لوك ، جون جاك روسو، مونتيسكيو،ماكس فيبر ، باريتو ، دوتوكوفيل، لاسويل[١٨].

على هذا فأن المجتمع المدني يعني مجموع الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية ،الاقتصادية، العائلية،الصحية ،الثقافية والخيرية وغيرها،والتي تهدف الى تحقيق الاصلاح والتطوير ، فهي تتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية

والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية [١٩] ، فيما يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية ، مثلما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، فيبقى نطاق المجتمع المدني محصورا في إطار المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي [٢٠].

وبصرف النظر عما يعتري بعض المنظمات غير الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني من قصور وانحراف عن الهدف فإن الدعوة إلى تقوية هذا المجتمع تلقى كثيرا من الترحيب ليس فقط من جماهير الشعب التي أمست تنفر من العمل السياسي وتتجه نحو العمل الاجتماعي،و انما صارت ظاهرة المنظمات المدنية تحتل مكانة بارزة في بعض الدول المتقدمة ولها دور بارز بوصفها جهة تحاول ان تضفي لمسة إنسانية خدمية ذات دلالات اجتماعية غير ربحية ، ذلك أن هناك توجها عالميا ملحوظا نحو الاقبال على العمل الجماعي مقابل أفول عالمي للعالم السياسي وخاصة المجال الحزبي.

وبغض النظر عن الخلفيات المتحكمة في توجه هذه المنظمات الدولية اتجاه هذا الشريك الجديد،يبرز تساؤل مركزي يطرح نفسه و بشدة (هو ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي) ، اذ إن من أولى شروط المجتمع المدني هو ضرورة تحقيق استقلاليته عن المجتمع السياسي، لذلك لم يتردد أنطونيو غرامشي حينما دعا بصريح العبارة إلى ضرورة ضمان استقلالية المجتمع المدني عن نظيره السياسي، فالأمر هنا يتعلق بضرورة اجتناب ظاهرة تسييس مؤسسات المجتمع المدني ، بيد أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذه الاستقلالية تعني إحداث قطيعة بين الاثنين أو تغليب أحدهما عن الآخر ، فليس هناك تعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة بل هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل ، فالمجتمع المدني يتموقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة ، فتكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقبل حتى يتمكن من البقاء، لذلك يبقى المجتمع المدني محصورا في مجموع المؤسسات الاجتماعية كالأسرة و المدرسة أي كل المؤسسات التربوية والتي يقابلها المجتمع السياسي المختص في وظائف الإكراه والسيطرة والتحكم [٢١] .

ومن الجدير بالذكر ان المقصود بالمجتمع المدني هو إيجاد توازن اجتماعي(على شكل جماعة ضغط اجتماعية) في مواجهة الدولة ، إذ ان فاعلية المجتمع المدني بكل تكويناته تنطوي على أهداف أوسع من مجرد كونها معارضة للدولة ، فهي في بعض الدول تعمل جنباً الى جانب مع الدولة في تنمية المجتمع و تطويره ، و ليس صحيح بمكان وصف منظمات المجتمع المدني على انها جماعة معارضة للدولة فقط ،اذ إنها تدعوا للمشاركة بمعناها الواسع في مختلف المجالات سواء كانت اجتماعياً او ثقافياً ، فان وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة في المجتمع ككل(٢٢) ، اخيراً ، يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة ، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل ، أو التأثير على السياسات العامة ، و يشمل المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية و المنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية و يطلق على هذه المنظمات مصطلح منظمات المجتمع المدني (٢٣).

ثانياً : الدوافع و الأهداف الأمريكية لتوظيف منظمات المجتمع المدني

ان المنظمات غير الحكومية تشغل في الوقت الحاضر حيزا متزايد الأهمية من الجهد الدولي في القرن ٢١ و المتعلق بأداء جملة أمور تخص القضايا الإنسانية كالفقر والبيئة والحريات المدنية ، الا أن هناك جانب مظلم لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، كونه يوظف حاليا كأدوات للسياسة الخارجية ، وتحديدا من قبل الولايات المتحدة التي اعتمدتها في الآونة الأخيرة بوصفها وسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية بدلا من اللجوء الى القوة العسكرية البحتة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية ، وبشكل خاص لجأت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية لتحقيق هذه الغاية ، او حتى دعم وتاسيس منظمات محلية تدار من قبل اشخاص وطنين يتلقون تعليماتهم وخطوط عملهم العريضة من الولايات المتحدة وتحديداً السفارة الامريكية الموجودة في البلد الذي تنشئ فيه هذه المنظمات، لكن الحق يقال هذا الامر لا ينطبق على كافة المنظمات وهناك الكثير من هذه المنظمات ليس لها

ارتباطات بالولايات المتحدة ويكون هدفها انساني اجتماعي بحت، لكن موضوعنا يتطلب عرض هذه النقطة (نقطة دوافع واهداف توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الادارة الامريكية)[٢٤].

١ – دوافع وأهداف سياسية – استخباراتية

أصبحت المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) احدى ادوات السياسة الدولية الضاغطة والمؤثرة على عملية اتخاذ القرارات خصوصاً بعد ما شهده العالم من نقلة نوعية في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطور الذي ادى الى تعميم ونقل التجارب التي خاضتها الشعوب الاخرى الى مناطق متعددة حول العالم[٢٥] ، فصحيح ان هذه المنظمات ليس لها علاقة بالعمل السياسي لكن القصد هنا من الدوافع السياسية هو خلق إلية ضغط جديدة عبر هذه المنظمات المدنية والتي تمارسها على الحكومات بأساليب تسمح بها اساساً هذه الحكومات ، كحرية التجمع والتعبير والتثقيف في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل وتوزيع المساعدات والى اخره من الامور المدنية ، وكل هذه النقاط المشار اليها لا تخلو من أغراض سياسية توظف من قبل الولايات المتحدة على وجه التحديد لكي تحاول ان تكون هذه المنظمات غير الحكومية ذات الاهداف المدنية احدى اهم وسائل الضغط على الحكومات المحلية ، عبر تفعيل دورها وتوعيتها وتوعية أعضائها بضرورة مطالبتهم بكامل حقوقهم خصوصاً اذا ما كانت هذه المنظمات موجودة في بلدان لديها اضطرابات سياسية وتدخلات من قبل قوى خارجية[٢٦].

وعلى هذا الاساس فأن الانتشار الواسع لهذه المنظمات حول العالم لم يقتصر على الجانب السياسي بل تعدى الامر الى جعل هذه المنظمات عرضة للتجاذب والاستغلال من قبل الاطراف الداعمة لها مما ادى الى جعل بعضها مخترق وبشكل فاضح وهذا الاختراق بحسب روبرت موريل وهو باحث في شؤون المجتمعات الانسانية والمدنية ، يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هى :

أولا : جمع وتصنيف المعلومات الاستخباراتية.

ثانيا : إضعاف سلطة النظام المناوئ لسياسات الولايات المتحدة.

ثالثًا : توفير الدعم الاستشارى للولايات المتحدة فى تعاملها السياسى والإعلامى مع قضايا البلد.

ورابعاً : فتح قنوات تواصل لإقناع الجماهير بالرؤى الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية[٢٧].

فالاختراق السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدنى من قبل الولايات المتحدة فى عدد كبير من الدول تأتى على رأسها إيران واليابان ليس بالأمر الجديد، لكن الجديد والمثير أيضًا أن نعلم أن هذا الاختراق قد وصل لهذا القدر من النضج فى مصر، كما كشفت وثائق ويكيليكس كما عرضتها الصحف المصرية وعلى رأسها صحيفة "المصريون" في نهاية العام ٢٠٠٩[٢٨].

٢ – دوافع وأهداف اقتصادية

تكمن اهم اهداف التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني في بعدها الاقتصادي عبر اليات التنظيم المدني والذي يروج لافكار اقتصادية رأسمالية في الكثير من طياتها ، اذ ان اساس دعم هذه المنظمات هو تمويلها الذي يشكل نقطة قلق بالنسبة للدول التي تتلقاها المنظمات المؤسسة فيها دعما من الخارج [٢٩]، وقدر تعلق الامر بالدعم المادي الأمريكي لمختلف هذه المنظمات حول العالم ، تتكون اهم دوافع هذا الدعم في محاولة لتعميم الفكر الرأسمالي الحر الذي ترغب الولايات المتحدة في نشره عبر اليات عديدة اهمها منظمات المجتمع المدني وعبر اليات صورية شكلية يكون اهدافها المعلنة شي ومحتواها ومضمونها شي اخر ، فهذه المنظمات صحيح انها ذات اهداف مدنية معلنة [٣٠]، الا ان اهم اهداف الدعم الامريكي لها هو بلورة طبقة تتبنى الفكر الرأسمالي الحر ، والذي تعمل الادارة الأمريكية على تعميمه ونشره بأساليب مختلفة ومتنوعة، خصوصا في ما تضمنته مفردة العولمة من شمولية لاحتواء امور عديدة اهمها المجتمع المدني الذي يقوم على اساس نقل التجارب عبر الحدود من مختلف انحاء العالم دون قيود تذكر [٣١].

٣ – دوافع وأهداف اجتماعية – ثقافية

لكي يسود الأنموذج الأمريكي الحر وتعمم ثقافتها عالميا عبر اليات العولمة ، وجدت الإدارة الأمريكية ان عليها اضعاف وهدم الروابط ما بين المجتمعات وعاداتها وتقاليدها ودينها في المرحلة الاولى ، من ثم يتم الانتقال الى عملية بناء فكر اجتماعي جديد تكون منظمات المجتمع المدني الراعية والمروجه له ، اذ ترغب الولايات المتحدة عبر توظيفها لمنظمات المجتمع المدني تحقيق اهداف عديدة كما تم توضيحها أعلاه ، من بينها الاهداف الاجتماعية والثقافية ، فالهدف هنا يتكون من ضرورة خلق طبقة اجتماعية تؤمن بان الأنموذج المدني الأمريكي هو الأنموذج الأصح والأكمل والذي يجب الاستفادة منه وتعميمه في مختلف الدول[٣٢]، فالولايات المتحدة عبر هذه التنظيمات

تهدف الى نشر الثقافة الرأسمالية التي تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان وما الى ذلك من مصطلحات مفرغة من محتواها ، الى جانب خلق طبقة اجتماعية (ذات اهداف مدنية) تتبنى الثقافة الأمريكية على حساب تراجع الثقافة الإسلامية[٣٣].

اذ ان اهم اهداف بعض هذه المنظمات المدنية (الموظفة من قبل الادارة الأمريكية وليس جميعها) هو خلق ثقافة تقف بالضد من الإسلام عبر توظيف فكرة التطرف الديني من قبل الإدارة الأمريكية ، واتخاذها ذريعة لكي تحاول ان تبحث عن ثغرات تدخل من خلالها الى نفوس الشعوب والإفراد ، فقد كانت الإدارة الأمريكية تعمل لسنين طويلة على ضرورة تبني الأنموذج الديمقراطي والتحول والانتقال من الدكتاتورية الى أسلوب العمل الذي يقوم على اساس التبادل العادل للسلطة داخل المجتمع [٣٤]، الا ان الولايات المتحدة أدركت تماما ان الاسلوب المباشر في هذا الامر لم يجد نفعاً، والأمر يحتاج لاعادة هيكلة المجتمعات والشعوب وتثقيفها قبل زرع فكرة الديمقراطية فيها [٣٥].

لهذا فالإدارة الأمريكية ارتأت بان تكون مؤسسات المجتمع المدني بكافة اصنافها هي التي تأخذ الدور التمهيدي لتعميم الديمقراطية ، والنقطة المهمة هنا هي بان رغم ان كل ماسبق هو معلن عنه بشكل رسمي من قبل الإدارة الأمريكية ، الا ان واقع الحال يشير عكس ذلك ، فلم تؤد هذه المؤسسات المدنية الأمور التي اعلنت عنها الإدارة الأمريكية ، بل انها كانت أداة من أدوات نشر الأفكار الأمريكية والتي تهدف الى ادخال الشعوب في دوامات و أزمات داخلية عبر الترويج لحرية الرأي(الغير منضبطة) [٣٦].

ثالثاً : أساليب واليات توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الإدارة الأمريكية

ليس من السهل الوقوف على مصادر تمويل و دعم و تأسيس بعض منظمات المجتمع المدني اذ هناك من يشير الى وجود جانب مظلم لنشاط هذه المنظمات ، كونه يوظف كأدوات للسياسة الخارجية، لاي دولة ترغب بأن يكون لها اثر في سلوك دول اخرى ،وابرز القوى التي تحاول ان تؤثر في سلوكيات الدول الأخرى هي الولايات المتحدة ، والتي اعتمدتها في الأونة الأخيرة كوسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية بدلا من اللجوء الى القوة العسكرية البحتة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية ، وبشكل خاص لجأت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات

مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية لتحقيق هذه الغاية ، على النطاق العالمي والكثير من المنظمات المحلية التي تدعمها الإدارة الأمريكية كمنظمة جيل جديد ومنظمة جين شارب الموجودة في كثير من دول العالم[٣٧] .

ويعدد الكاتب الأمريكي فيليب آجي الذي كان ضابطاً في المخابرات الأمريكية خلال الستينيات في كتابه الموسوم "داخل الشركة Inside the company و هو كتاب خطير يحوي الكثير من المعلومات بالغة الأهمية عن اختراق الاستخبارات الأمريكية للعديد من منظمات المجتمع المدني في عشرات الدول حول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ومع تجسد الطموحات الإمبراطورية الأمريكية، اذ يتخذ الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني [٣٨]، كما يتضح من تأمل ودراسة كتاب ف،آجي وغيره ، ثلاثة أشكال :

- الشكل الأول: التجنيد الاستخباراتي لعدد من رموز النخبة السياسية في البلد المستهدفة وتمويلهم لاصطناع منظمات مدنية من الصفر تقوم بالتسويق للرؤى والسياسات الأمريكية في البلد[٣٩].
- والشكل الثاني: تمويل المنظمات القائمة بالفعل مادياً لاتخاذ مواقف سياسية محددة سلفاً تفيد سياسات ومصالح الولايات المتحدة في البلد المستهدف[٤٠].
- والشكل الثالث : الدعم السياسي والمعنوي لمنظمات حقوق الإنسان (وهي أحد أكثر منظمات المجتمع المدني فاعلية)عن طريق دعوة القائمين عليها لمؤتمرات دولية ، وتوظيفهم كمستشارين وأكاديميين في هيئات أمريكية ودولية بهدف ترقيتهم سياسياً وإعلامياً في البلد المستهدف حتى يصبحوا مؤثرين في الرأي العام بشكل أو بآخر،وفي الشكل الأخير من أشكال الاختراق ألاستخباراتي لمنظمات المجتمع المدني لا تعرف المنظمة المخترقة أنها توجه لصالح سياسات الولايات المتحدة على وجه الحقيقة ، بل تستغل الاستخبارات الأمريكية القناعات الشخصية لدى القائمين على تلك المنظمة بالسياسات الأمريكية لكي تدفعهم دفعاً لدعم سياساتها المستقبلية والنظر إلى خطط التنمية والتطوير في بلادهم و فقاً للرؤية الأمريكية [٤١].

- **أسلوب او آلية القوة دون إكراه**

تعني القوة دون إكراه بالقوة الناعمة و القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام أدوات إكراه ، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل: نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التليفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون هدفها دعم المعارضة للنظم القائمة، أو قد تعتمد القوة الناعمة على عدم التدخل، كذلك، فإن هناك اتجاها يشير إلى أن المزج في استخدام كلتا القوتين: العسكرية والناعمة، يخلق مفهوما جديدا هو "القوة الذكية" (smart power)[٤٢]،وقدر تعلق الامر بموضوع المجتمع المدني وتوظيفه من قبل الإدارة الأمريكية ، يمكن القول ان القوة المدنية هي احدى ادوات او فروع القوة الناعمة التي تبنتها الإدارة الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨ (بعد وصول اوباما للحكم) [٤٣].

اذ يمكن ملاحظة هذا الامر من خلال زيادة الدعم الامريكي لمنظمات المجتمع المدني او المنظمات المدنية والتي تتمثل بالدعم المادي (المالي) او عبر تدريب كوادر هذه المنظمات وتعليمهم على اساليب العمل المدني وتكتيكات التاثير لتحقيق المصالح المرجوة لها [٤٤]،على هذا النحو فقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندليزا رايس) لعدة مرات منذ عام ٢٠٠٨ ، (الى ان الولايات المتحدة تعول على نشر الديمقراطية في مرحلتها القادمة عبر آليات عديدة اهمها القوة المدنية للشعوب) [٤٥] ، وايضا قالت في احدى لقاءاتها التي اجرتها مع صيفة الوشنطن بوست بتاريخ ٢٠١١/٨/١٢ ،("ان الولايات المتحدة تعمل ألان على تفعيل دور المجتمعات والشعوب وبشكل بارز لكي تأخذ دورها المناسب في إدارة نفسها وإدارة ذاتها ومواردها، فلم يعد الان بالإمكان قمع او منع أي شخص من حقه في التعبير او التغيير خصوصا بعد سقوط أنظمة القمع العربية وما أثبتته الشعوب العربية من ان ما حدث يمثل تجربة يمكن تعميمها على كافة البلدان التي تعاني من طغيان حكامها ، وهذا الامر قد حدث في السابق في مرحلة التسعينات في اوربا عندما اجتاحتها موجة من موجات القوة الاجتماعية التي غيرت معالم الكثير من الأنظمة وحولتها الى أنظمة ديمقراطية عصرية ، ورغم وصول هذا الامر الى المنطقة العربية بصورة متأخرة الا

انه بالعموم امر جيد ومحفز لباقي الشعوب في المنطقة التي مازالت تعاني من طغيان حكامها")[٤٦].

ومن جهة ثانية يعد الإعلام احد أهم آليات اختراق منظمات المجتمع المدني، فالصورة البراقة والجذابة عن المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية هي القادرة على تجهيز و(رصف) عقول الجماهير وجعلها مستعدة لتقبل الآراء والسياسات ووجهات النظر الأمريكية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني .

رابعاً : مصر أنموذجا للتوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني

تعد جمهورية مصر العربية من الدول الاولى في مجال العمل المدني و المجتمعي ، فليس غريب على دولة بحجم و مكانة مصر الاقليمية ان تنشئ بها مجموعة ليست بصغيرة من المنظمات المدنية و الاجتماعية في مختلف التخصصات ، سيما و ان مصر تمثل دولة رائدة في مجال القانون و السياسة و التنظيمات الحكومية و غير الحكومية و الاحزاب و الاعلام و جماعات الضغط و هذا الامر أدى الى تبلور فكرة المجتمع المدني في مراحل مختلفة من تاريخ مصر الحديث ، فالعناية بمواجهة الإعلام الغربي (التوجيهي) على سبيل المثال يعد من أهم آليات الاستراتيجية التي نتحدث عنها ، فيجب أن يقدم صناع القرار الجدد في مصر إعلاماً (تعليمياً) مزود بعناصر الجذب والإبهار يبرز للجماهير الحقائق التي يحرص الإعلام الأمريكي على إخفائها ، مثل العنصرية والتطرف الديني والاجتماعي الموجود في المجتمع الأمريكي ، مظاهر الانحلال الأخلاقي والسلوكي، معدلات الجريمة وغير ذلك، مما يمكن تقديمه في إعلام وثائقي تعليمي يغير الصورة البراقة التي تستند إليها المنظمات المدنية المخترقة في اجتذاب قواعدها الجماهيرية [٤٧] ،على هذا النحو سيتم توضيح كل ذلك في سياق الصفحات القادمة :

١ – مصر والعمل المدني قبل وأثناء حكم مبارك

عرفت مصر العمل التطوعي منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمي يعتمد على مفهوم الخير، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر حتى عام ٢٠٠٩ أكثر من ٧٠٠ جمعية رسمية مسجلة تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من مناحي الحياة، و تعد الجمعيات الأهلية شريكاً هاماً لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم، لذا فقد

أفسحت الدولة مجالاً كبيراً لظهورها، كما قدمت لها كل سبل الدعم المادي والحماية القانونية المتاحة لتباشر عملها بكل حرية وتلعب الجمعيات الأهلية دوراً وسيطاً بين الفرد والدولة فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي(٤٨) .

ووصف عهد الرئيس السابق حسني مبارك بعهد العداء بين النظام والمجتمع المدني المصري ، وقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر للكثير من القوانين المقيدة لقدرتها على العمل من أجل الترويج للحرية والديمقراطية، ففضلاً عن قانون الطوارىء الذي يسمح للحكومة بالتدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني هناك قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة واسعة تمكنها من تنظيم وحل ومراقبة مصادر التمويل الخاصة بتلك الجمعيات،ويحرم ذلك القانون على الجمعيات الأهلية أن تمارس أي نشاط سياسي أو نقابي (٤٩) ، وتسمح الطبيعة الغامضة للقانون للسلطة التنفيذية بحل المنظمات الأهلية بقرار إداري إذا ما تعارضت أنشطتها مع الآداب العامة او النظام العام أوالمصالح القومية للدولة أو إذا مثلت أي انتهاك للتوافق الاجتماعي وهذه كلها الفاظ مطاطة غير محددة الأبعاد تسمح للدولة أن توقف نشاط أى جمعية إذا تجاوزت أيا من الخطوط الحمراء للنظام(٥٠).

كما تمتلك وزارة الشؤون الاجتماعية الحق في تعيين مجالس إدارة تلك الجمعيات حتى تضمن السيطرة الكاملة عليها ، وقد أدت تلك القوانين التشريعية المقيدة إلى قيام بعض الجمعيات بممارسة النقد الذاتي وتجنب الحياة السياسية ، ودفعت البعض الآخر إلى التحايل على هذه القوانين عن طريق تسجيل نفسها كشركات مدنية لا تقع تحت طائلة وزارة الشؤون الاجتماعية(٥١)، وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى التمويل لتحقيق أهدافها المرجوة ، لكن القانون المصري رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المتعلق بالمنظمات غير الحكومية يحظر عليها الحصول على تمويل محلى دون الحصول على إذن الحكومة (٥٢) ، وقد أدى ذلك إلى نقص الاستقلال المالي لتلك المنظمات ومن ثم قبلت المعونات المادية من قبل اطراف خارجية والتي بسطت نفوذها وسيطرتها على تلك المنظمات واخضعتها لاردتها في الكثير من الاحيان ، وفي الوقت الذي نجد

فيه معظم الأعمال الخيرية في مصر نادرا ما تكون خارج الإطار الديني تقوم المنظمات المدنية بالاعتماد على التمويل الخارجي وبالرغم من أن النظام المصري يتقبل المعونة الأجنبية إلا أنه ينكر ذلك الحق على منظمات المجتمع المدني وفي ذلك الصدد نجد أن القانون رقم ٨٤ يحظر أيضا على المنظمات غير الحكومية الحصول على تمويل خارجي دون إذن من الحكومة مما يعني أن النظام فقط وبعض المنظمات غير الحكومية الموالية له هم فقط الذين يحق لهم الحصول على التمويل الخارجي(٥٣) .

هذا فضلاً عن أن انتهاك ذلك القانون يدفع وزارة الشؤون الإجتماعية إلى حل المنظمة والتحفظ على ممتلكاتها وأموالها أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني غير المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تقبل التمويل الأجنبي فتكون عرضة لمضايقات الأجهزة الأمنية مرة أخرى ، و ترجع أهمية المجتمع المدني فى مصر لما يمكن أن تقوم به مؤسساته من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في تقرير مصائرهم والتفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على حياتهم، لذا تسعى مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر إلى خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع يهدف إلى التنمية مع وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الاحترام المتبادل(٥٤).

وبشكل عام ، يقول البروفيسور ويليام روبنسون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، فى كتابه "الصراعات الانتقالية فى أمريكا الوسطى : الصراعات الاجتماعية والعولمة" متحدثًا عن الاختراقات الأمريكية لدول الشرق الاوسط ويقارنها مع دول امريكا الوسطى في بداية القرن الحادي والعشرين ، والتى كانت تهدف إلى القضاء على أنظمة الحكم الشمولية فى هذه البلاد و يقول روبنسون (إن أهم تحدٍ كان يواجه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط هو خلق قوة ضغط مناوئة للقوة الجماهيرية التى تعتمد عليها تلك الأنظمة، وللتغلب على هذا التحدى كان من الضرورى أن يحدث اختراق شامل لجميع منظمات المجتمع المدنى فى الدول المستهدفة بالتغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات والى حد الان ، وتم هذا الاختراق بتشكيل وتمويل منظمات مجتمع مدنى جديدة شكلت الجبهة (التغييرية) الرئيسية للسيطرة على المنظمات القائمة بالفعل)(٥٥)، فقد أنشئت العديد من المنظمات الأهلية والاجتماعية في مصر على وجه التحديد وتم تمويلها ودعمها من خلال العديد من البرامج السياسية والتعليمية الأمريكية، مثل برامج

"التسويق للديمقراطية "Democracy Promotion ويتحدث روبنسن عن الكيفية التي تم توجيه هذه البرنامج في مصر لخلق شبكات من المجموعات المدنية فى كل دولة مخترقة وتضم كل شبكة منها العديد من هيئات الأعمال والاقتصاد والمؤسسات الإعلامية واتحادات الطلبة ومؤسسات دعم واتخاذ القرار، فضلاً عن العديد من الهيئات المدنية النسائية واتحادات المزارعين، وباستثناء حالات فردية فإن كل القادة الذين تم اختيارهم لقيادة هذه المؤسسات والهيئات قد تم انتقاؤهم من النخب السياسية المحلية في مصر[٥٦].

وكان هؤلاء القادة لهم مهمة واحدة محددة وهى تسخير كل جهود المنظمات المدنية المدعومة أمريكيًا للقضاء على منظمات المجتمع المدني (القومية في مصر) القائمة بالفعل ومنع أى جهود جماهيرية تهدف لتكوين منظمات مجتمع مدني خارجة عن سيطرة ودعم الولايات المتحدة، لهذا فقد تم (اصطناع) العشرات من منظمات المجتمع المدنى فى دول الشرق الاوسط واهمها في مصر لتسويق الديمقراطية التى تقدمها الولايات المتحدة وتم دعم عشرات المنظمات القائمة بالفعل وإعادة هيكلتها وتشكيلها بما يتوافق مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة [٥٧]، فوثائق ويكيليكس كشفت بالفعل العديد من التفاصيل الجديدة فيما يتعلق بتطبيق اهداف الولايات المتحدة الامريكية عبر هذه المنظمات على الساحة المصرية [٥٨]، فمن الواضح تمامًا أن نسبة ضخمة من منظمات المجتمع المدنى المصرية قد تم اختراقها أمريكيًا سواء بالاصطناع من الصفر أو بالتمويل وإعادة التوجيه[٥٩].

٢ – التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في مصر

ان الهدف الرسمي المعلن لمنظمات المجتمع المدني هو تعريف المواطنين بحقوقهم المنتهكة والدفع بهم نحو التغيير باتجاه نيل هذه الحقوق ، أو نيل القسط الأكبر منها، الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل بعض الأنظمة نتيجة للإحساس بالسيطرة المبنية على طول المدة الزمنية لها في الحكم، أو السيطرة البوليسية على الحياة السياسية أو الاثنين معا [٦٠] ، وقدر تعلق الامر بدور هذه المنظمات في عملية تغيير النظام في مصر ، فالأمر لا يخلو من شكوك و ريبة ، فقد نشرت العديد من الصحف والمجلات ومراكز البحوث تقاريرها الخاصة نقلاً عن شخصيات رسمية في الإدارة

الامريكية بأن الولايات المتحدة تعول كثيراً على دور المجتمع المدني في مصر خصوصا ما قدمته هذه المنظمات اثناء وبعد تغيير النظام المصري [٦١]

فقد كشفت وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، التى تم تسريبها من خلال موقع "ويكيليكس" الشهير(قبل سقوط نظام حسني مبارك) ، عن تورط الخارجية الأمريكية فى جهود غير قانونية لاختراق المجتمع المدني المصرى وخداع المؤسسات الرقابية المصرية، من خلال تسريب الأموال غير القانونية لبعض المنظمات الاجتماعية ذات الشعارات المدنية عن طريق "جهة وسيطة" لكى لا يعرف مصدر الأموال الحقيقية التى مولت أنشطة تلك المنظمات، كما كشفت الوثائق عن أن بعض النشطاء المصريين كانوا يتعاملون مع السفارة الأمريكية فى القاهرة بوصفها مصدر السلطات الحقيقى فى مصر، حتى أنهم كانوا يتقدمون للسفيرة الأمريكية بالشكوى ضد الحكومة المصرية أو أحد وزرائها، وتعدهم السفيرة بالتدخل ، وكذلك تكشف الوثائق عن قيام نشطاء فى مراكز حقوقية بتسليم نسخ من وثائق وخطابات الحكومة المصرية للسفيرة الأمريكية لاتخاذ اللازم[٦٢].

وقد فجر موقع ويكيليكس ، الذى أسسه الصحفى الأسترالى جوليان أسانج، مفاجأة مدوية بكشفه عن برقيات جديدة من السفارة الأمريكية فى القاهرة تفيد قيام الولايات المتحدة باستغلال دول عربية ومنظمات ممولة أمريكيًا فى الدول العربية لتحويل أموال إلى منظمات مصرية اجتماعية وانسانية للتمويه على التمويل الأمريكى المباشر لها وإبعاده عن أعين الحكومات العربية ، وتحمل البرقية الدبلوماسية تصنيفًا "سري" ، والمشفوعة باسم السفيرة الأمريكية لمصر فى ذلك الوقت مارجريت سكوبى تقول فيها "إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقت تمويلاً من منظمة مغربية لعقد مؤتمر فى القاهرة عن حرية الصحافة فى يناير ٢٠٠٩" ، ثم وضعت السفيرة الأمريكية بين أقواس أن هذه المنظمة المغربية، واسمها مركز حرية الإعلام، هى فى حقيقة الأمر ممولة من برنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (ميبى) الذى أطلقه الرئيس الأمريكى السابق، جورج بوش، بعد أحداث١١ سبتمبر ويخضع للخارجية الأمريكية ، وبرنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية ، هو أحد الأذرع التمويلية لوزارة الخارجية الأمريكية، وتأسس فى ١٢ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ "للتواصل المباشر مع الناس والاستثمار فى شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وتقول

المبادرة على موقعها إنها قدمت أكثر من ٥٣٠ مليون دولار فى المنطقة العربية فى أكثر من ١٧ دولة [٦٣] .

من جهة ثانية وعلى سبيل المثال ذكرت (صحيفة الديلي تلغراف) إن الولايات المتحدة شرعت فى العمل فى نهاية ٢٠٠٨ مع عدد من المنظمات الأهلية والمدنية ودعمها وتمويلها من أجل تنظيم الجهود الشعبية للمعارضة في مجموعة من دول الشرق الاوسط ابرزها مصر،وأن العديد منهم جرت دعوته للولايات المتحدة الأمريكية على شكل دورات تدريب(سيمنار)ولكنها فى الحقيقة دورات تأهيل لكيفية الانقلاب على النظام تحت مسميات حقوق الإنسان والتثقيف المدني للعمل السلمي وغيرها ، ويذكر التقرير إن هناك عملية تقوم بها الاستخبارات الأمريكية تتكون من مرحلتين، المرحلة الأولى هى التخلص من القادة القدماء ، والمرحلة الثانية هى إظهار قادة جدد جرى تدريبهم وتربيتهم فى في الولايات المتحدة للترشح للانتخابات وضمان فوزهم وهكذا يجرى ضمان حمايتهم دستورياً، ومن ثم يكون ولاؤهم الأول والأخير للولايات المتحدة[٦٤]، فقد برزت على الساحة المصرية العديد من منظمات المجتمع المدني والتي لها ارتباطات مباشرة مع وزارة الخارجية الامريكية واعضاء من المخابرات الامريكية العاملين في السفارة الامريكية بالقاهرة ، اذ ان هناك الكثير من المؤسسات المدنية اخذت على عاتقها تدريب وتطوير الكوادر الشبابية لقيادة عملية التغيير عبر اليات مدنية وسلمية قبل واثناء وبعد اسقاط النظام المصري [٦٥] .

وابرز هذه المؤسسات هي منظمة (البيرت انيشتاين)التي كان لها دور ملحوظ في تدريب قيادات الشباب العربي وفقاً لبرنامج شامل يسمى(كيف تثور بحداثة)،والذي تم تدريب فئة من الشباب العربي عليه وفقاً لأساليب العمل السلمي وإدارة الجماهير وتم إعطائهم دورات في كيفية التحركات التكتيكية والمرحلية لتشكيل إستراتيجية متكاملة ومنظومة شاملة إعلامية وتثقيفية وفكرية تروج للكفاح السلمي المدني والعملي على الاطاحة بالنظام الحاكم ، وكل هذا جرى بالاعتماد وبشكل كبير على كتب الباحث الامريكي المعروف(جين شارب) والتي تروج للعمل السلمي وكيفية الكفاح المدني،وهكذا فقد أحاط النشطاء الشباب و أُبلغوا بالإجراءات واستخدموا التكنولوجيا لمزامنة تلك الأحداث ، وتلقوا الكثير من التدريبات والإعدادات،فقد

استخدم المتظاهرون تكتيكات (جين شارب)التي اشار اليها في كتابه الموسوم (من الدكتاتورية الى الديمقراطية)،والذي يعد دستوراً عالميا للعمل السلمي وإسقاط الأنظمة [٦٦].

اذ تشير هذه التكتيكات الى تفاصيل عملية وعميقة لتكوين الاعتصامات والتظاهرات السلمية، فيقول(جين شارب)،(اذا ما أراد احد ان ينظم مظاهرة سلمية ، يهدف من خلالها اسقاط النظام الحاكم، فيجب عليه ان يحيد المؤسسة الأمنية قدر المستطاع،لان اغلب تفرعات هذه الأجهزة تكون تابعة للقيادة السياسية في الدولة، خصوصا في الأنظمة المستبدة ،وهذه العملية(تحييد المؤسسة الأمنية)تتم من خلال الدفع بالنساء والشيوخ والاطفال في مقدمة التظاهرة وفي مؤخرتها ومن جانبها ، وإعطائهم زهورا او أي شيء يدعوا للتفاؤل والمحبة والسلام ،مع إبقاء قياديي المظاهرة في المقدمة (شخص او اثنين)،ومن ثم احتواء هذه الكوكبة من النساء والشيوخ والأطفال في داخلها على كل العناصر الشابة المنظمة التي تقوم بعملية التغذية الميدانية عبر الهتافات والشعارات من داخل محيط المظاهرة، بحيث ان من يشاهد التظاهرة من جميع اتجاهاتها ، يلاحظ الطابع المدني السلمي لها ، وايضا ان عملية رفع شعارات المحبة وتقديم الزهور لرجال الأمن والجيش والشرطة من قبل الاطفال او النساء، يطفئ غضب رجل الامن ويحيده[٦٧] .

وهذا ما حصل فعلاً في تظاهرات مصر في كثير من الأحيان ،على الرغم من وجود حالات معينة من الخروقات ،لان الطابع السلمي هو الذي غلب على التظاهرت خصوصا عندما اعلن الجيش وقوفه على الحياد وعدم تدخله في الاحداث ،وان دوره سوف يقتصر على حماية المتظاهرين وحماية الممتلكات العامة،لهذا وحتى جين شارب نفسه يدرك تماما ان تكتيكاته التي طرحها لا يمكن تطبيقها حرفيا،لانه ببساطة ليس كل المتظاهرين خضعوا لتدريبات وليس كل المتظاهرين على مستوى وعي واحد ، ويقر بحدوث حالات من الاشتباكات والمواجهات مع رجال الأمن ، الا ان الواجهة الرئيسية لهذه التظاهرات هي واجهة سلمية [٦٨] ،من جانب اخر وقدر تعلق الأمر بالمؤسسات المدنية الأخرى والتي تركز على العمل السلمي والمدني ، فقد كان لمنظمة (جيل جديد) دورا مهما وبارزا في تنظيم المظاهرات على الساحة العربية عبر مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة وفي فروع هذه المؤسسة في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا فضلاً عن وجود هذه المنظمة في دول اخرى تحت شعارات و

واجهات وهمية والتي تشرف عليها الإدارة الأمريكية بشكل مباشر، وتحديداً وزارة الخارجية والاستخبارات المركزية ، ومهمتها تدرب الناشطين السياسيين على الترويج للفكر الأمريكي وكيفية التثقيف للعولمة والديمقراطية من منطلقات حقوق الإنسان وحق المساواة وحق التعبير عن الرأي وحق المشاركة والتغيير السياسي،خصوصا في منطقة الشرق الأوسط (٦٩).

خاتمة واستنتاجات

بعد ان تم عرض مفهوم التوظيف والمجتمع المدني وبينا اهم اهداف ودوافع التوظيف الأمريكي لهذه المنظمات المدنية ، فضلاً عن عرض ابرز الآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة وتوظفها لغرض تفعيل دور هذه المؤسسات المدنية ذات الأهداف الاجتماعية ، على هذا يستنتج الباحث مجموعة نقاط من كل ما سبق :

- ان هذه المنظمات الاجتماعية لها دور بارز في الضغط على الأنظمة السياسية وفي بعض الأحيان كان لها الدور الرئيسي في تغيير بعض الأنظمة كما حدث في مصر ، وما قدمته هذه المنظمات المدنية من دعم للمتظاهرين سواء عبر تنظيمهم وادارتهم أو عبر رفع الشعارات النخبوية الهادفة والتي توضح ان جميع أهدافهم شرعية وهادفة لتحقيق التغيير .
- ان الولايات المتحدة تعول كثيراً على هذه المنظمات وهذا ما نستنتجه عبر ما صرحت به وبشكل متواصل وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلنتون) ،ان الادارة الأمريكية تعمل على تفعيل دور التنظيمات والقوة المدنية والتي يجب ان تاخذ دورها في المجتمع وتنتزع حقوقها من مغتصبيها .
- ان دور هذه المنظمات مستقبلاً ممكن ان يفوق دور الاحزاب السياسية في بعض القضايا، اذ بات عدد هذه المنظمات وأعضائها وتمويلها اكبر بكثير من بعض الاحزاب التي تتواجد على الساحات المحلية ، لذلك فأن الإدارة الأمريكية ترغب في تحويل آلية الضغط على الحكومات من الاحزاب (ان لزم الامر) الى هذه المنظمات وإضافتها الى مجموعة من الوسائل الاخرى للضغط كالإعلام و الوسائل الاقتصادية .
- يمكن ملاحظة وبشكل واضح الاهتمام الكبير من قبل الإدارة الأمريكية في قضية القوة المدنية ، خصوصاً بعد وصول اوباما الى الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ ، اذ

اعلن تبني تكتيك القوة الناعمة – من ثم دمجها القوة الصلبة لكي تنتج القوة الذكية – والتي تتضمن في جنبتاها تفعيل دور المجتمعات المدنية والقوى الشعبية ومحاولة لحل مشاكل الفقر والجوع والمجاعات والاحتباس الحراري عبر اليات المجتمع المدني .

- ان اغلب عمل هذه المنظمات المدنية لم يكن مستقلاً أو ذاتيا ، بل ان اغلب هذه المنظمات تتلقى دعمها وتوجيهاتها من قبل اطراف خارجية تحاول هذه الاطراف بدورها السيطرة عليها وجعلها تسلك سلوكاً معيناً يتوافق مع ما ترغب القيام به هذه الدول الداعمة لها، كما هو الحال مع اغلب المنظمات التي تدعمها الولايات المتحدة والتي اذا ما امتنعت عن تنفيذ برامجها المرسومة لها فأن اول ما تقوم به هو قطع الدعم المالي عنها.

---

(٢) حمدي عبد الرحمن و سمير امين واخرون ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي ، تحرير ، مركز البحوث العربية والافريقية ، ط ١ ، سلسلة كتب عربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .

(٣)ابراهيم الابرش ، علم الاجتماع السياسي – مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي – ، منشورات اي – كتب ، عمان ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٤) صلاح احمد هاشم ، العدالة والمجتمع المدني : حالة مصر ، ط١ ، سلسلة كتب عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .

(٥) نقلاً عن باتريسيا برنارد و روي غومس واخرون ، تحرير باللي كيم ، ط١ ، من منشورات المجلس الاوربي بعنوان دليل حول التربية على حقوق الانسان مع الشباب ، المجر ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٩٢ .

(٧) عبد الغفور شكر ومحمد مورو، المجتمع المدني ودور في انماء الديمقراطية، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٢.

(٨) مدحت محمد ابو النصر، ادارة منظمات الجتمع المدني، ط١، ابتريك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٨.

(٩) حسنين توفيق ابراهيم ، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، ط١ ، مركز الخليج للابحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨.

(١٠) نقلاً عن معتز الشامي ، بدايات التنظيمات المدنية العربية : دراسة في اثر هذه المنظمات على تطوير المجتمعات ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٤ .

(١١) جوزيف س.ناي و جون دوناهيو ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، تعريب محمد شريف الطرح ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨٠ .

(١٢) نقلا عن موقع مركز المجتمع المدني / مدرسة لندن للاقتصاديات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.lse.ac.uk/collections/CCS/.

(١٣) نقلاً عن شاكر النابلسي ، زوايا حرجة في السياسة والثقافة ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ،ص ص ٧٧ – ٨٠ .

(١٤) محمود امين العالم و ناصر الدين الاسد واخرون ، النهوض العربي ومواكبة العصر ، مراجعة وتقديم صلاح جرار ، ط ١ ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٦ .

(١٥) نقلاً عن معهد دراسات التنمية التابع لجامعة سايكس الامريكية ، بحث بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في اوقات الكوارث و الازمات ، منشور على موقع المعهد / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.ids.ac.uk/ids/.

(١٦) نقلاً عن موقع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين(Civicus) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.civicus.org/new/intro_new.asp.

(١٧) نقلاً عن معهد دراسات السياسات التابع لجامعة جونز هوبكنز الامريكية ، بحث بعنوان المجتمع المدني و سبل التطور و النهوض ، منشور على موقع المعهد / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.jhu.edu/~ips/.

(١٨)ستيفلن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، تعريب ربيع وهبة ، ط١ ، منشورات كتب عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠ وما بعدها .

(١٩) احمد قريع (ابو علاء) ، التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٠ .

(٢٠) روبرت جاكسون ، ميثاق العولمة : سلوك الانسان في عالم عمر بالدول ، تعريب فاضل جتكر ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٠٧ – ٢٢٠ .

(٢١) محمد صالح المسفر ، حوارات في قضايا عربية معاصرة ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٦٦ – ١٧٠ .

(٢٢) محمد زين الدين ، المجتمع المدني : المفهوم والدلالات ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ١٨٦٠ ، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91707.

(٢٣) المصدر نفسه .

(٢٤) Helmut K.Anheier , International Encyclopedia of civil society , First edition , M and D limited , U.S.A , 2009 , P 1021

(٢٥) عبد الله التركماني، العرب وحوار الثقافات في عالم نتغير ، ط١ ، منشورات كتب عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٤ .

(٢٦) نادر الخوجة،السعي وراء الحرية : نضال عمره عمر التاريخ، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص ص٥٥– ٥٩.

(٢٧)نقلاً عن باسم النبريص، ما لا يقال: يوميات حصار غزة، ط١، منشورات كتب عربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص٢٧– ٣٣.

(٢٨) عامر التنير، الاختراق الامريكي للامة العربية والاسلامية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١٧ .

(٢٩) سعد عيدان ابراهيم و عمر زياد عمر ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، ط ١ ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، جامعة ميشيغان ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٧ .

(٣٠) مجموعة مؤلفين ، الرهان على المعرفة : مداولات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الانسان ف العالم العربي ، تحرير الباقر عفيف و عصام الدين محمد الحسن ، ط ١ ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩١ .

(٣١) عبد الله فرج نعيم ، الخليج وطفرة المجتمع المدني ، صحيفة الرياض السعودية ، العدد ١٤٤٧٨ ، ٢٠١١/٥/١٨ ، ص ٧ .

(٣٢) محمود علي الخطيط ، الولايات المتحدة الامريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي ،ط١ ، سلسلة كتب عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٩ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

(٣٤)عبد الله فرج نعيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

(٣٥)سعد عيدان ابراهيم و عمر زياد عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .

(٣٦)عامر التنير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

(٣٧)ستيفلن ديلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦- ٦٠ .

(٣٨) نقلاً عن معتز ابو الوفا ، شيخوخة مبكرة لمجتمعات على حافة الهاوية ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(٤٢) **Joseph S. Nye, JR, Soft power..The means to success in world politics, Public Affairs, New York, 2004 , p.p 18 – 30 .**

(٤٣) سمير عامر ، شعوب تحت المجهر : الشرق الاوسط المتصدع ، ط ١ ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٦ .

(٤٤)يحيى اليحياوي، عن قوة أمريكا "الناعمة"، يونيو ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع ٢٠٠٩/٨/١٢، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.alawan.org/القوة-المدنية.html

(٤٥) نقلاً عن موقع وزارة الخارجية الامريكية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.state.gov/.

(٤٦) نقلا عن صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٢ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.washingtonpost.com/.

(٤٧) نقلا عن خالد الصقر ، كيف نواجه الإختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ، التجمع الاسلامي رجال سوريا على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://gathering4syria.com/Topic.aspx?id=66&nid=25.

(٤٨)نقلا عن موسوعة المعرفة ، الجمعيات الاهلية المصرية ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.marefa.org/index.php/الجمعيات_الأهلية_في_مصر.

(٤٩) سعد لاوي، قوة الشارع ودورها في رسم النظام السياسي في مصر ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٨٣ .

(٥٠) مجموعة مؤلفين ، البحث عن مفهوم الديمقراطية في مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة (تصور على ضوء الخبرة المصرية) ، ط١ ، مركز البحوث العربية والافريقية ، القاهرة ، ٢٠١٠،ص ٢١ .

(٥١) محمد منصور ، مبارك و المجتمع المدني ، بحث منشور على موقع اهل القران على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتـــــاريخ ١٠ اكتـــــوبر ٢٠٠٦ ،علـــــى الـــــرابط التـــــالي : http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=383.

(٥٢) خليل الاحمد ، النظام السياسي في مصر : اشكاليته الدسنورية و الزحف نحو التعددية ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٨ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٥٤) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٥٥) نقلاً خالد صقر ، الولايات المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ، صحيفة مصريون ، بتاريخ ٢٠١٢/١/١٤.

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

(٥٨) حسني عايش و اسمى خضر واخرون ، المراة والدور :نظرة اردنية ، تحرير هند غسان ابو شعر ، ط ١ ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٩ – ١٥ .

(٥٩) رشوان فخري و كريم حبيب ، جماعات الضغط العربية : تاريخها و حاضرها ومستقبلها ، تحرير فؤاد السليم ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٩ .

(٦٠) Muthiah Alagappa , Civil society and political change in Asia , First edition , Stanford , University press , 2004 , p 36 .

(٦١) انور عماد ، ثورات المجتمع المدني ، صحيفة العرب الاسبوعي ،القاهرة ، العدد ٤١٢ ،٢٠١٢/٢/٩ ، ص ١٩ .

(٦٢) نقـــلا عـــن موقـــع ويكلـــيكس علـــى شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة (الانترنـــت) علـــى الـــرابط التـــالي : http://wikileaks.org/cable/2009/04/09CAIRO748.html.

(٦٣) نقلاً عن المصدر نفسه .

(٦٤)نقلا عن تقرير منشور في موقع صحيفة الديلي تلغراف اللندنية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews

(٦٥) رائد العناز ، الدور الخفي لمنظمات المجتمع المدني في مصر ، صحيفة وهج الصفوة اليمنية ، العدد ١٢٩٨ ، ٢٠١١/٧/١٤ ، ص ١١.

(٦٦) جين شارب ، من الديكتاتورية الى الديمقراطية ، ط١ ، تعريب خالد دار عمر ، تقديم رضوان زيادة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨ وما بعدها .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٤٨ وما بعدها .

(٦٨) علي المسكي ، صحيفة مصراوي المصرية ، العدد ٤٢٢٥ ، ٢٠١٢/٧/٥ ، ص ٣ .

(٦٩) Smeth j . lopes , The civilian institute and role in Arab change in middle east , First edition , Mack arther center press , U.S.A , 2012 , P 59

Employing for civil society organizations

A. AD. Dr. Sarmad Al Jadir

Abstract

After the events of September 11, 2001 and the war in Afghanistan and Iraq, the qualitative change in U.S. strategic thinking has been changed , especially change the dictatorial regimes by using military force and the continuation of the global war on terrorism, which led to an increase in U.S. military spending. Also, the United States of America used new approach by using soft power in dealing with social challenges, as religious extremist and the spread of the phenomenon of international terrorism, through the employment of civil society organizations in some developing countries.

To study this subject, the research was divided into four sections. The first section, the theoretical entrance, the second focused on the motives and goals of employing American civil society organizations. Third, browse recruitment methods, and the fourth study Egypt model, in addition to the conclusion and findings.